«السفن» تقترب من عقد بـ 10,5 ملايين دينار مع «الداخلية»

تمكنت شركة الخليج للإنشاءات والأعمال البحرية والمقاولات العامة التابعة لشركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن، من تقديم أفضل عرض بمناقصة لصالح وزارة الداخلية قيمتها 10,5 ملايين دينار. وأوضحت «السفن» في بيان للبورصة أن المناقصة خاصة بمشروع إنشاء وصيانة مبنى مركز خفر السواحل وترميم وإصلاح ميناء فيلكا في مدة محددة للعقد بـ 24 شهرا. وأشارت «السفن» إلى أن الأرباح التشغيلية العائدة على تابعتها سيتم تضمينها في البيانات المالية للشركة في العامين القادمين 2017 و2018.

115 مليار دولار ستنفق على مشاريع الطاقة خلال 5 سنوات

88 مليار دولار مشاريع قيد التنفيذ في الكويت

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان تنامي العجز في الميزانية وحل مجلس الأمة يشيران إلى أن الكويت تشهد من جديد تباطؤا في ترسيات عقود المشاريع.

وأضافت المجلة انه بالرغم من امتلاك الكويت للثروة النفطية الكبيرة والتمتع بالأوضاع المالية المحلية السليمة، إلا أن البلاد ظلت بصورة تقليدية من بين أصغر 3 أسواق للمشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي.

ومع ذلك، سجلت الكويت أرقاما قياسية في عامي 2014 و2015 من حيث قيمة العقود التي تمت ترسيتها حيث بلغ مجموعها 25,8 مليار دولار و33,2 مليار دولار على التوالي، إلى جانب مشاريع بقيمة 88 مليار دولار قيد التنفيذ حاليا.

وتوقعت المجلة ان تنفق الكويت نحو 115 مليار دولار على مشاريع الطاقة في غضون الأعوام الخمسة المقبلة على الرغم من الشكوك حول انتعاش أسعار النفط، علما بان اي استثمارات تقوم بها الكويت ستنصب على تعزيز الطاقة الإنتاجية إلى 4 ملايين برميل يوميا بغضون 2020.

وفي عام 2015 اكتسب سوق المشاريع القوة المحركة له بفضل توقيع عقود في القطاع النفطي، ثم في قطاع النقل الذي شهد ترسية عقد مبنى الركاب رقم 2 بمطار الكويت الدولي الذي طال انتظاره، غير أن مثل هذه المشاريع التي تتطلب إنفاقا ضخما لم تتكرر في عام 2016، حيث إنه من غير المتوقع ان تصل قيمة العقود التي ستتم ترسيتها في عام 2016 بأكمله 20 مليار دولار أو ربما اقل.

وأوضحت المجلة ان هذا الانخفاض في ترسيات العقود يعود لمجموعة من الأسباب، حيث دفعت أسعار النفط المنخفضة المالية العامة في الكويت الى خانة العجز، وعلى الرغم من تأكيدات وزراء في الحكومة بالتزامها

وتيرة ترسيات عقود المشاريع في الكويت تعود إلى التباطؤ

استبعاد وصول قيمة العقود المرساة في 2016 إلى 20 مليار دولار

عجز الكويت في موازنة 2016/2017 قد يصل إلى 12,2 مليار دينار

هيئة الشراكة قد ترسي ثاني عقد مشترك في قطاع الكهرباء بنهاية 2016

ترسيات عقود المشاريع في الكويت تعود إلى التباطؤ بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط (قاسم باشا)

أرقام من مشاريع الكويت المليارية

88 مليار دولار قيمة المشاريع قيد التنفيذ حاليا في الكويت.

65,9 مليار دولار قيمة المشاريع التي تجري دراستها.

53,2 مليار دولار قيمة مشاريع أخرى ضمن مراحل عديدة ما قبل التنفيذ ومن المفترض ترسيتها في غضون الأعوام المقبلة.

115 مليار دولار من المتوقع أن تنفقها الكويت على مشاريع الطاقة في غضون الأعوام الخمسة المقبلة على الرغم من الشكوك حول انتعاش أسعار النفط، علما بأن أي استثمارات تقوم بها الكويت ستنصب على تعزيز الطاقة الإنتاجية إلى 4 ملايين برميل يوميا في غضون 2020

17 غيغاواط من الكهرباء ستحتاجها البلاد بحلول عام 2030

333 مليون غالون امبراطوري طاقة إنتاجية إضافية من المياه المحلاة يوميا بحلول عام 2022

ترسية عقد مدرج جديد للمطار بـ 150 مليون دينار

قالت مجلة ميد ان الإدارة العامة للطيران المدني تتوقع ترسية عقد بقيمة 149,8 مليون دينار لإنشاء مدرج جديد وتوسعة المدرج الحالي في مطار الكويت الدولي قبل نهاية الشهر الجاري.

ونسبت المجلة الى مصدر مطلع بقوله إن الإدارة سترسل خطابا رسميا بالترسية النهائية للشركة الفائزة بالعقد في نهاية الشهر الجاري او في غضون شهر من الآن كحد أقصى.

ومن الجدير بالذكر ان تحالفا مشتركا بين شركة أفيك إنترناشيونال هولدينغ كوربوريشن الصينية وشركة الدار للهندسة والإنشاءات قدم اقل الأسعار في هذا المشروع بقيمة 497 مليون دولار.

ويغطي نطاق عمل المناقصة مشروع الوقود النظيف، ومشروع المصفاة الجديدة.

ووفقا للمجلة، من المتوقع أن تتكبد الكويت عجزا في الموازنة في السنة المالية 2016/2017 يصل الى 12,2 مليار دينار أو حوالي 40,5 مليار دولار، مقابل عائدات قدرها 7,4 مليارات دولار. وتم كبح جماح الإنفاق بنسبة 1,6٪ ليصل الى 18,9 مليار دينار.وقد تم تقدير سعر النفط في الميزانية بواقع 25 دولارا للبرميل، مع تراجع الدخل من النفط الخام إلى نحو 78٪ من دخل الحكومة، مقابل في 94٪ من إيرادات الدولة في السنوات السابقة.

وقد شهدت الكويت في السنة المالية 2016/2015 عجزا قدره 5,5 مليارات دينار، وتراجعا في الناتج المحلي الإجمالي على خلفية تراجع أسعار النفط من 162,7 مليار دولار في 2014 الى 114,1 مليار دولار في 2015. ويتوقع صندوق النقد الدولي المزيد من التراجع في عام 2016 الى 110,5 مليارات دولار قبل ان يعود الى التعافي العام المقبل.

ومن اجل التحكم في عجز الميزانية وتنويع مصادر الدخل، أعلنت الحكومة مجموعة من الاجراءات الاقتصادية منها وضع الإصلاحات المتعلقة بالدعم الحكومي لرسوم الكهرباء والماء، وأسعار البنزين، فضلا عن خطط لفرض ضريبة على الشركات، وانضمت لجاراتها في دول مجلس التعاون الخليجي في المشروع الخليجي المشترك لفرض ضريبة القيمة المضافة.

ومن ناحية اخرى، أحدثت الكويت تغييرات مهمة على التشريعات التي تحكم الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال العامين الماضيين. ومن المتوقع أن تكون هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص واحدة من أهم الجهات التي تطرح مشروعات كبرى في البلاد في غضون الأعوام الخمسة المقبلة، لاسيما في ظل المشاريع الكبيرة المتوقع طرحها وترسيتها مستقبلا. كما يتوقع أن ترسي هيئة الشراكة ثاني عقد مشترك بين القطاعين العام والخاص في قطاع الكهرباء بحلول نهاية عام 2016، برغم ما تعانيه المشاريع الأخرى التابعة لهيئة مشروعات الشراكة من التأجيل المتكرر.

اما في قطاع الكهرباء، فانه ينبغي على الكويت ان تطرح وتنفذ احد أكبر المشروعات الجديدة من حيث الطاقة الإنتاجية على صعيد المنطقة في غضون الأعوام المقبلة، وذلك في ضوء التقديرات القائلة ان القطاع، ومن اجل تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، وبناء هامش احتياطي كاف، بحاجة إلى تعزيز طاقته الانتاجية بنحو 17 غيغا واط بحلول عام 2030.

وعلى صعيد المياه، فان تقديرات الوزارة ذاتها تشير الى الحاجة إلى إضافة 333 مليون غالون إمبراطوري للطاقة الإنتاجية يوميا من المياه المحلاة بحلول عام 2022، لتلبية الطلب المتزايد من قطاعي الصناعة والإسكان.

وانتهت المجلة الى القول ان المؤسسة العامة للرعاية السكنية كانت منذ عام 2007، اكثر الاجهزة الحكومية نشاطا في قطاع الإنشاءات بالكويت. وتشير خططها العملاقة التي تنطوي على مشروعات لبناء ضواح سكنية متكاملة إلى أنها ستظل على هذه الوتيرة في الأعوام المقبلة.

وعلى الرغم من الحاجة الملحة لتحسين بنيتها التحتية وإصرار الحكومة على متابعة استثماراتها في ظل المرحلة الحالية المتسمة بتراجع أسعار النفط، فان ترسيات العقود أظهرت تباطؤا ملحوظا في عام 2016.

5 أشخاص تتخطى ثرواتهم المليار دولار و7 بين 500 ومليار

29 ألف مليونير في الكويت

أحمد موسى

أكدت دراسة صادرة عن بنك كريدي سويس للثروة العالمية أن حجم الثروة في الكويت زاد نحو 7 مليارات دولار في عام 2016 بنمو بنسبته 2,5٪.

وأضافت الدراسة أن متوسط نصيب الفرد البالغ من الثروة بالكويت سجل نموا طفيفا في خلال العام الحالي بنحو 0,2٪ ليبلغ 119 ألف دولار.

وصنف التقرير الكويت ضمن مجموعة الدخول المرتفعة، مشيرا إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي للبلاد يبلغ 69,5 ألف دولار. وقدر التقرير عدد الكويتيين الذين تزيد ثروتهم على المليار دولار بنحو 5 أشخاص، فيما يبلغ عدد الأشخاص الذي تتراوح ثرواتهم بين 500 مليون ومليار دولار بنحو 7 أشخاص.

وأضاف التقرير أن قرابة 76 كويتيا تتراوح ثروتهم بين 100 مليون و500 مليون دولار، فيما يبلغ عدد الكويتيين الذين تبلغ ثرواتهم بين 50 و100 مليون دولار نحو 123 كويتيا.

ووفقا للدراسة، بلغ عدد المليونيرات 29 ألف في الكويت كما بلغ عدد الكويتيين الذين تتراوح ثروتهم بين 10 و50 مليون دولار نحو 1,4 ألف كويتي، وتقفز إلى 2,2 ألف مواطن ثرواتهم بين 5 و10 ملايين دولار، وقرابة 26 ألف مواطن ثروتهم بين مليون و5 ملايين دولار، أي 2,1٪ من عدد سكان الكويت.

وكشفت الدراسة أن الكويت جاءت في المرتبة الثالثة خليجيا خلف قطر التي يبلغ نصيب الفرد فيها من الثروة نحو 161,6 ألف دولار والإمارات ثانيا بنحو 151 ألف دولار، فيما بلغ في السعودية 40,5 ألف دولار والبحرين 50,6 ألف دولار.

وكشف التقرير أن حجم الثروة في الإمارات زاد في 2016 بنحو 10 مليارات دولار، ليبلغ عدد المليونيرات نحو 63 ألف مواطن، وفي السعودية زادت الثروة بنحو 15 مليار دولار، ليبلغ عدد المليونيرات السعوديين نحو 50,6 ألف مواطن.

وذكرت الدراسة أن السنوات الخمس المقبلة ستشهد إضافة نحو 945 مليارديرا جديدا حول العالم ليصل العدد الإجمالي إلى نحو 3 آلاف.

وأضاف البنك أن أكثر من 300 من المليارديرات الجدد سيأتون من أميركا الشمالية، ومن المتوقع أن تضيف الصين عددا أكبر من المليارديرات من العدد الذي سيأتي من أوروبا ككل، ليصل الإجمالي من الصين إلى أكثر من 420.

ومن المتوقع أيضا أن يرتفع عدد المليونيرات في الصين بأكثر من 70٪ في الفترة من 2016 إلى 2021 ليقل قليلا عن 2800 مليونير.

26 ألف كويتي ثروتهم بين مليون و5 ملايين دولار

119 ألف دولار متوسط ثروة الفرد في الكويت

«بيتك» يقترب من توقيع عقد بيع شركة تابعة لمستثمرين

قال بيت التمويل الكويتي (بيتك) إنه جار الانتهاء من توقيع عقد بيع شركة بيت التمويل الكويتي الاستثمارية التابعة للبنك إلى مجموعة من المستثمرين.

وأوضح «بيتك» عبر إفصاح للبورصة أنه تم استيفاء الإجراءات والموافقات التي تطلبتها الجهات الرقابية وخاصة هيئة أسواق المال.

وقال البنك في بيانه: إنه سبق ان أفصح في 15 فبراير 2016 عن توقيع مذكرة التفاهم بخصوص عملية البيع، مؤكدا أنه سيتم الإفصاح المكمل فور الانتهاء من توقيع عقد البيع، والأثر المالي لذلك.

الكويت الخامسة عربياً بمؤشر الازدهار العالمي .. والإمارات الأولى

حلت الكويت في المرتبة الخامسة عربيا والـ71 عالميا في مؤشر الازدهار العالمي لعام 2016، بين 149 دولة شملها التصنيف الصادر عن معهد ليجاتوم البريطاني.

ووفقا للمؤشر فان المحاور تتنوع بين جودة الاقتصاد، وبيئة الأعمال، والحوكمة، والتعليم، والصحة، والاستقرار، والأمان، والحرية الشخصية، ورأس المال الاجتماعي، والبيئة الطبيعية.

ووفقا لـ «أرقام» فإن الإمارات حلت في المرتبة الأولى عربيا والـ41 عالميا، كما حلت في المركز الـ21 بالنسبة لجودة الاقتصاد، وفي المرتبة 23 لبيئة الأعمال، وجاء ترتيبها الـ 53 في مجال الحوكمة، والـ 66 في مجال التعليم، كما تقدمت إلى المرتبة الـ 28 في مجال الصحة، والـ 32 في مؤشر الأمان والاستقرار، والـ 109 في مجال الحرية الشخصية، بينما جاءت في المركز الـ25 في مؤشر رأس المال الاجتماعي، والمرتبة الـ 43 في مؤشر البيئة الطبيعية.

وجاءت قطر في المرتبة الثانية عربيا والـ 46 عالميا، كما حلت البحرين في المرتبة الـ 67 وسلطنة عمان في المرتبة الـ 70، ثم في المركز السادس والمملكة العربية السعودية في المرتبة الـ 85، واليمن في المركز الـ 149.

ترتيب الدول العربية على مؤشر الازدهار 2016

الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً
الإمارات	1	41
قطر	2	46
البحرين	3	67
سلطنة عمان	4	70
الكويت	5	71
السعودية	6	85